

Distr.: General
28 March 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثالثة

جنيف، ٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتعلقة بالسلع الأساسية

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يلقي هذا التقرير الضوء على الأنشطة التي نفذتها أمانة الأونكتاد في عام ٢٠١٠ توجهاً للأهداف المحددة في اتفاق أكرام فيما يتعلق بالسلع الأساسية. ويتناول عدة نواحي منها: (أ) المساهمة في أعمال لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية؛ (ب) التنسيق مع منظمات دولية أخرى ومع هيئات معنية بالسلع الأساسية؛ (ج) اجتماعات الأونكتاد لأصحاب المصلحة بشأن السلع الأساسية؛ (د) الأنشطة في مجالات المعادن والفلزات والطاقة والسلع الأساسية الزراعية؛ (هـ) التعاون التقني؛ (و) التدريب والتعاون مع المعهد الافتراضي للأونكتاد. ويركز التقرير على الجهود المبذولة لبناء توافق في الآراء فيما بين أصحاب المصلحة وعلى أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.

ولا تزال إشكالية السلع الأساسية قائمة حتى اليوم، مع أنها عرفت انعطافات جديدة تؤثر، كل بمفردها ومجموعة، في استقرار الاقتصاد الكلي في نحو ٩٢ بلداً نامياً يعتمد على السلع الأساسية وفي سبل معيشة أكثر من مليارين من صغار المنتجين والعمال في تلك البلدان.

وقد يَسَّرَت أمانة الأونكتاد، انطلاقاً من عملها التحليلي ومن تنظيمها منتديات متنوعة، بناء توافق في الآراء بشأن السياسات الوطنية والدولية في مجالات السلع الأساسية الزراعية والمعادن والفلزات والطاقة التي تهم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وترد في نتائج حلقات العمل والمنشورات توصيات بشأن سبل التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة لتحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب الإنمائية. وأكد عمل الأونكتاد الحاجة الماسة إلى التوصل إلى نتائج مواتية للتنمية في ختام جولة الدوحة من المفاوضات التجارية ومنها إلغاء أشكال الدعم والإعانات المقدمة للمنتجات الزراعية التي تشوه التجارة في البلدان المتقدمة.

وقد نفذت الأمانة - بالتعاون مع وكالات شقيقة تابعة للأمم المتحدة وجهات مانحة وشركاء - برامج المساعدة التقنية المدعومة بعمل تحليلي يهدف إلى: (أ) مد المنتجين وصانعي السياسات بأدوات المعلومات الضرورية من أجل الاستجابة لإشارات السوق ولمعايير الإنتاج على أحسن وجه؛ (ب) تناول مسائل إدارة موارد الصناعات الاستخراجية بأسلوب عادل ومستدام؛ (ج) مد صانعي السياسات والمحللين من البلدان النامية بالمشورة والتدريب المستندين إلى البحث في جميع قضايا الساعة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المعتمدة على السلع الأساسية.

مقدمة

١- في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، اعتمدت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) اتفاق أكرأ الذي شكل أساس عمل الأونكتاد للسنوات الأربع التالية. وكان برنامج العمل المتفق عليه بشأن السلع الأساسية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية، يشكل في آن معاً استمراراً للعمل المتصل بالسلع الأساسية في الأونكتاد، وانطلاقة جديدة أو انتعاشاً لهذا العمل.

٢- وأكدت الفقرة ٩١ من اتفاق أكرأ مجدداً أنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد، بالتنسيق المناسب مع جهات فاعلة أخرى دولية وإقليمية، ومن ضمنها هيئات دولية مختصة بالسلع الأساسية، أداء دور رئيسي في معالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة باقتصاد السلع الأساسية، مع الاهتمام اللازم بجميع قطاعات السلع الأساسية كالزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والفلزات والمعادن والنفط والغاز. وفي هذا الصدد، طُلب إلى الأمانة أن "ترصد التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية وأن تعالج مسألة الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر".

٣- وكلف اتفاق أكرأ الأونكتاد أيضاً بتعزيز التعاون وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي بشأن ما يلي:

(أ) سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر؛

(ب) السياسات المتصلة بالتجارة ووسائل معالجة مشاكل السلع الأساسية؛

(ج) السياسات الاستثمارية والمالية للحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية.

٤- وفيما يخص الترتيبات المؤسسية ذات الصلة بأمانة الأونكتاد، حث اتفاق أكرأ الأمين العام للأمم المتحدة على أن يجعل من فرع السلع الأساسية الموجود وحدة مستقلة تتبع مباشرة للأمين العام للأونكتاد. وأشار كذلك إلى أنه ينبغي أن تسهم هذه الوحدة بفعالية أكبر في جهود البلدان النامية من أجل وضع استراتيجيات وسياسات تستجيب للتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية وللفرص التي تتيحها وذلك بفضل إرشادات الأمين العام للأونكتاد وتحت قيادته.

٥- ويستعرض هذا التقرير التطورات التي طرأت على تنفيذ أحكام اتفاق أكرأ المتصلة تحديداً بالسلع الأساسية والواردة في الفقرات ٩١ إلى ٩٣ و ٩٨ و ١٨٣ و ٢٠٨، خلال عام ٢٠١٠.

٦- ولا تزال إشكالية السلع الأساسية من دواعي القلق الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، إذ لا يزال قطاع السلع الأساسية يشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي في معظم البلدان النامية من حيث الإيرادات من العملات الأجنبية والإيرادات الضريبية ونمو الدخل وتوفير فرص العمل وتأمين سبل كسب العيش لأكثر من مليارين من البشر يعتمدون على القطاع الزراعي. ولعل التطورات الأخيرة توضح التحدي السياسي الذي تواجهه البلدان المصدرة للسلع الأساسية حيث أن أسعار السلع الأساسية بلغت حدها الأقصى التاريخي في عام ٢٠٠٨ ثم انهارت وعادت إلى الارتفاع في عام ٢٠١٠.

أولاً - المساهمة في أعمال لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

٧- متابعةً لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وفي إطار التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، أعدت أمانة الأونكتاد مذكرة بعنوان "توخياً لتحقيق تقدم هيكلي: إعادة النظر في أداء أقل البلدان نمواً" (TD/B/EX(49)/2). ويساهم هذا التحليل الاستراتيجي والمستند إلى أدلة لأداء أقل البلدان نمواً خلال العقد الماضي في الرؤية المتطورة للتنمية التعاونية من أجل تسريع التغيير الهيكلي في أقل البلدان نمواً.

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات ٢٠١٠ بشأن السلع الأساسية والتنمية

٨- بمقتضى الفقرة ٢٠٨ من اتفاق أكراب وإقرار من الدورة الخامسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية (١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، أنشئ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية. وعقدت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية في جنيف يومي ٢٤ و٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وقد أعدت الأمانة أربع مذكرات تتضمن معلومات أساسية تناولت: (أ) التطورات التي حصلت في الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية مؤخراً: الاتجاهات والتحديات. (TD/B/C.I/MEM.2/7)؛ (ب) معالجة إشكالية السلع الأساسية من خلال السياسات ذات الصلة بالتجارة (TD/B/C.I/MEM.2/9)؛ (ج) مصفوفة الطاقة في المستقبل والطاقة المتجددة: الآثار على أمن الطاقة والأمن الغذائي (TD/B/C.I/MEM.2/8)؛ (د) إمكانية حصول البلدان المعتمدة على السلع الأساسية على التمويل في مجال السلع الأساسية (TD/B/C.I/MEM.2/10).

٩- ونظر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات في تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة على أسواق السلع الأساسية وكذلك في القضايا البالغة الأهمية التي تواجه البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. ومن جملة تلك القضايا (أ) "أمولة" (financialization) أسواق السلع الأساسية وضرورة وضع لوائح أشد صرامة وتحقيق شفافية أكبر للحد من تقلب الأسعار؛ (ب) ضعف البلدان الغنية بالموارد المعدنية حيال "الدهاء الهولندي" و"نقمة الموارد"؛

(ج) ضرورة زيادة مساهمة الطاقات المتجددة في مصفوفة الطاقة الإجمالية وتحقيق التوازن بين الأمن الغذائي والشواغل المرتبطة بالطاقة؛ (د) أزمة السيولة في سوق تمويل التجارة عقب الأزمة المالية ومختلف مصادر التمويل؛ (هـ) تراجع معدلات المبادلات التجارية والمساعدات المالية التي تؤدي إلى اختلالات في الأسواق في البلدان المتقدمة؛ (و) الحواجز التجارية، بما في ذلك التدابير التعريفية وغير التعريفية كالمعايير الصارمة؛ (ز) تنوع القاعدة الاقتصادية عن طريق اتخاذ تدابير مناسبة تتعلق بالسياسات العامة. وأعدت الأمانة تقريراً عن اجتماع الخبراء (TD/B/C.I/MEM.2/11) قدمته إلى لجنة التجارة والتنمية في دورتها الثانية.

١٠- وعُقدت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١. وأعدت الأمانة ثلاث مذكرات تتضمن معلومات أساسية تناولت: (أ) التطورات الأخيرة في الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية: الاتجاهات والتحديات (TD/B/C.I/MEM.2/13)؛ (ب) إجراءات السياسة العامة الرامية إلى التخفيف من تأثير التقلب الشديد للأسعار ومستويات الدخل على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وتيسير تحقيق قيمة مضافة وزيادة المشاركة في سلاسل قيم السلع الأساسية من قِبل البلدان المنتجة لهذه السلع (TD/B/C.I/MEM.2/14)؛ (ج) النهج الابتكارية لحل المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية على أساس إقامة شراكات فعالة متعددة الجهات صاحبة المصلحة (TD/B/C.I/MEM.2/15). وستعد الأمانة تقريراً عن اجتماع الخبراء لتقديمه إلى الدورة الثالثة للجنة التجارة والتنمية المقرر عقدها في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

ثانياً - التنسيق مع منظمات دولية أخرى ومع هيئات معنية بالسلع الأساسية

١١- نسقت أمانة الأونكتاد الأنشطة في عام ٢٠١٠ مع شبكة واسعة من الشركاء بهدف الترويج لمنهج شامل لتنمية قطاع السلع الأساسية. وواصلت الأمانة تعاونها الوثيق مع المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، مثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومع هيئات دولية معنية بالسلع الأساسية. ومن بين النظراء الآخرين جامعات ومؤسسات بحثية، إلى جانب القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات المالية. وتمثلت علاقات التعاون تلك في مشاركة موظفي الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات وحلقات العمل التي نظمتها منظمات أخرى ومؤسسات أكاديمية وجهات من المجتمع المدني وقطاع الأعمال. وساهم الأونكتاد من خلال العروض الموضوعية التي قدمت خلال تلك الاجتماعات في تطوير القدرات وبناء توافق الآراء بشأن مسائل السلع الأساسية.

١٢ - ومن خلال عقد عدد من الاجتماعات وتقديم عدد من العروض أمام مسؤولين في الرئاسة الفرنسية لمؤتمر مجموعة العشرين الذي سيعقد مستقبلاً، ساهمت الأمانة في تحديد جدول أعمال الرئاسة بشأن السلع الأساسية، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم. وقد تعاون الأونكتاد بشكل وثيق مع هذه المنظمات الدولية الثماني الأخرى في إعداد مشروع وثيقة مشتركة بعنوان "تقلب الأسعار في أسواق الأغذية والمنتجات الزراعية" وهي تعرض على نظر مجموعة العشرين خيارات بشأن كيفية تحسين إدارة المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار الأغذية وغيرها من السلع الأساسية الزراعية وزيادة تخفيف آثارها حمايةً للاقتصادات الأكثر هشاشة.

١٣ - ووفقاً لولاية الأونكتاد واستجابةً لطلب المنظمة الدولية للكاكاو، ساعدت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية البلدان الأعضاء في المنظمة المذكورة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في تحضير اتفاق دولي جديد بشأن الكاكاو لمناقشته خلال مؤتمر الأمم المتحدة للكاكاو الذي عُقد في جنيف من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ برعاية الأونكتاد. وعقب تحقيق توافق في الآراء بين البلدان المصدرة للكاكاو والبلدان المستوردة له، اختتم مؤتمر الأمم المتحدة للكاكاو بنجاح المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى الاتفاق الدولي بشأن الكاكاو لعام ٢٠١٠ (TD/COCOA.10/L.4). ولأول مرة في تاريخ الاتفاقات الدولية بشأن الكاكاو، سيبقى الاتفاق الجديد الذي سيصبح نافذاً في عام ٢٠١٢ ساري المفعول لمدة عشر سنوات، وفي ذلك دليل على اعتراف جميع الأطراف الواضح بقيمة الاتفاق على المدى البعيد وبالترامها به.

١٤ - وفي إطار برنامج السلع الأساسية الزراعية الذي يموله الاتحاد الأوروبي لفائدة مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تعاونت الأمانة بشكل وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، والبنك الدولي، ومركز التجارة الدولية في تقوية قدرات أصحاب المصلحة المعنيين في سلسلة الأنشطة المضيفة لقيمة المنتجات الزراعية، وفي وضع وتنفيذ استراتيجيات مستدامة خاصة بالسلع الأساسية في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

١٥ - وتعاون الأونكتاد مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومع لجنة التوجيه والمتابعة للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن القطن في التحضير للاجتماع الأفريقي بشأن القطن الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١١. ويتمثل الهدف المتوخى من هذا الاجتماع عموماً في وضع خارطة طريق لقطاع القطن في أفريقيا في سياق ثلاثة مواضيع جوهرية هي:

الإنتاجية والتسويق وإضافة القيمة. وستدمج الاستراتيجية في الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في إطار برنامج التنمية الشاملة للزراعة في أفريقيا.

ثالثاً - اجتماعات الأونكتاد لأصحاب المصلحة بشأن السلع الأساسية

المنتدى العالمي للسلع الأساسية

١٦ - عملاً بالفقرة ٩٣ (ج) من اتفاق أكرا، أُسندت إلى الأونكتاد ولاية "المساهمة في بناء شراكات فعالة بين أصحاب مصلحة متعددين بهدف تحديد النهج الابتكارية لحل المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية"، وعُقد المنتدى العالمي للسلع الأساسية في جنيف يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠. ونظم المنتدى الأونكتاد واشترك في رعايته الصندوق المشترك للسلع الأساسية، والأمانة الحكومية للشؤون الاقتصادية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية في الحكومة الاتحادية في سويسرا، وحكومتا فرنسا والصين. وحظي المنتدى كذلك بدعم من أصحاب مصلحة آخرين من بينهم رابطات صناعية دولية. وأتاح المنتدى منبراً لمشاركين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء والقطاع الخاص والحكومات لمناقشة المسائل الأساسية الدائم طرحها والمتعلقة باقتصاد السلع الأساسية. وحضر المنتدى أكثر من ٥٠٠ مشارك كان من بينهم وزراء وصانعو سياسات آخرون، ومنتجون للسلع الأساسية، ومضاربون، وخبراء ماليون، واستشاريون، وأكاديميون، وخبراء آخرون، وتناول العديد منهم الكلمة وقدم عروضاً في كل من الاجتماعات العامة والاجتماعات الموازية.

١٧ - وركزت المناقشات التي دارت على مدى اليومين اللذين انعقد فيهما المنتدى العالمي للسلع الأساسية على اضطراب أسواق السلع الأساسية، والمشاكل التي تعترض السياسات المتعلقة بتلك السلع، ومدى استدامة سلاسل الإمداد بالسلع الأساسية، والحصول على تمويل السلع الأساسية ولوجستياتها واللوائح التي تنظم سوقها. وساهم نحو ٥٠ عرضاً ومداخلة في إثراء النقاش الهام الذي تناول كيفية تطوير الاقتصاد العالمي للسلع الأساسية بشكل إيجابي. وتم تحديد المسائل الرئيسية التالية:

(أ) الحسابات الخارجية للعديد من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، كثيراً ما تتضرر من التغيرات السلبية التي تطرأ على معدلات المبادلات التجارية بسبب صعوبة التنبؤ بحركة أسواق السلع الأساسية وهي حسابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار السلع الأساسية وبلاستثمارات على المدى المتوسط والبعيد في الهياكل الأساسية واللوجستيات ذات الصلة بالسلع الأساسية؛

(ب) أضافت أمولة أسواق السلع الأساسية الثقل إلى كم المشاكل الأخرى التي يعانيها قطاع السلع الأساسية. وفي الوقت نفسه، شدد بعض المشاركين من القطاع الخاص،

بمن فيهم ممثلون عن بورصات السلع الأساسية، على أن السلع الأساسية التي لا يتم تداولها في البورصات تشهد درجات تقلب أعلى؛

(ج) تسببت الأزمة المالية في الحد من إمكانية الحصول على التمويل في جميع مراحل سلسلة الإمداد بالسلع الأساسية؛

(د) نتيجة للتغيرات غير المواتية في معدلات المبادلات التجارية ونتيجة لأعراض الداء الهولندي و"نقمة الموارد"، لا تزال العديد من البلدان النامية الغنية بالموارد المعدنية أو بالأراضي الخصبة والمعتمدة على السلع الأساسية أسيرة لنموذج الاقتصادات المعتمدة على محصول واحد وما يرتبط بها من تخلف، مما يساهم في وجود الفقر؛

(هـ) بما أن أسعار العديد من السلع الأساسية لم تبلغ حدها الأقصى التاريخي بالقيمة الحقيقية وتواصل تدنيها في العديد من الحالات، فإن هذا القول يصبح أيضاً على قدرة صغار منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على المحافظة على سبل مستدامة لكسب العيش؛

(و) مع زيادة تعقيد سبل الحصول على تمويل السلع الأساسية، اضطر ممولو السلع الأساسية كذلك إلى التعامل مع بيئة تنظيمية أشد صرامة بسبب اتفاق بازل الثاني، في سياق مجابهة التحديات التي تعترض البلدان النامية.

١٨- واتفق أصحاب المصلحة المشاركون في المنتدى العالمي للسلع الأساسية على أن التنظيم مهم بالنسبة لأسواق السلع الأساسية وعلى أنه كان، في أفضل الأحوال، قاصراً خلال دورة الانتعاش والكساد الأخيرة. وقد كان النقاش المعمق والشامل الذي فتح بابه المنتدى العالمي للسلع الأساسية، في مناخ غير رسمي يشارك فيه العديد من أصحاب المصلحة، مساهمة قيمة في معالجة المشاكل الأساسية التي تواجه اقتصاد السلع الأساسية وتجارها وتمويلها، كما مكن ذلك النقاش الأونكتاد من تنفيذ ولايته بشكل أفضل في شراكة مع أصحاب مصلحة أساسيين. وأدى المنتدى العالمي للسلع الأساسية دوراً حاسماً في تحديد السياسات العامة الممكن تنفيذها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل التغلب على المشاكل الدائمة التي تعترض اقتصاد السلع الأساسية، وهي لبّ اتفاق أكر.

١٩- وفضلاً عن ذلك، اقترح المنتدى أن يصبح المنتدى العالمي للسلع الأساسية حدثاً سنوياً. ومن المقرر عقد الدورة المقبلة للمنتدى في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١١ وسيتناول: (أ) اضطراب سوقي المعادن والمنتجات الزراعية وتربطهما؛ (ب) فعالية السياسات العامة المتعلقة بالسلع الأساسية واستدامة إنتاج تلك السلع واستخدامها وتحقيق أمن الغذاء والطاقة على الأمد البعيد؛ (ج) دور الابتكار وأنظمة الإنذار المبكر؛ (د) تمويل السلع الأساسية ولوجستياتها. ويرد تقرير الدورة الأولى للمنتدى العالمي للسلع الأساسية في الوثيقة UNCTAD/SUC/2010/4.

رابعاً - المعادن والفلزات والطاقة

ألف - المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة

٢٠ - استضافت الأمانة الدورة العادية للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة التي انعقدت في جنيف من ١ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وشاركت فيها ووفرت الخدمات لها. وركز الاجتماع على المضي قدماً في الأعمال التحضيرية للاجتماعات المقبلة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ من أجل استعراض التقدم المحرز على صعيد مساهمة قطاع التعدين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٢١ - ووضع المندوبون اللمسات الأخيرة على إطار سياسة التعدين الخاصة بالمنتدى الحكومي الدولي، الذي سيتم تناوله أثناء الدورة التاسعة عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (نيويورك، أيار/مايو ٢٠١١). وذلك الإطار عبارة عن تجميع لأفضل الممارسات لزيادة مساهمة التعدين في التنمية المستدامة. ويلخص الدروس التي تعلمها المنتدى الحكومي الدولي أثناء تنفيذ أنشطته. ويُقترح الإطار بوصفه مرجعاً أو خطأ أساسياً عالمياً للإدارة الرشيدة في مجال التعدين على الصعيد العالمي. وشدد الأعضاء على ضرورة بذل مزيد من الجهود لبناء القدرات حتى تُنفذ على نحو صحيح الممارسات المبنية بإيجاز في إطار العمل.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، عقد المنتدى حلقة عمل لتقديم مساهمته في مبادرة استغلال الموارد المعدنية في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي التي طُرحت أثناء انعقاد ذلك المنتدى في دافوس في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وحلقة العمل هذه دليل آخر على الاعتراف المتنامي بدور المنتدى الحكومي الدولي في مناقشات سياسات التعدين على الصعيد العالمي.

٢٣ - وقام أعضاء المنتدى، وفقاً لما تقتضيه اختصاصاته، بإجراء الاستعراض الخمسي لأعماله. وقد استعرضوا تجارب المنتدى وأهدافه وهيكله ووظائفه وتمويله وأولويات عمله في الآونة الأخيرة. وقرّر المنتدى كذلك إنشاء فرقة عمل تكلف بولاية استكشاف فرص توسيع نطاق التعاون مع منظمات أخرى.

باء - مشروع الصندوق الاستثماري المتعلق بركاز الحديد

٢٤ - استمرت الأمانة في تنفيذ مشروع الصندوق الاستثماري بشأن المعلومات المتعلقة بركاز الحديد. ويتيح المشروع معلومات شاملة بشأن التطورات المتعلقة بركاز الحديد في السوق العالمية ليستخدمها المنتجون أصحاب المصلحة في قطاع الحديد والصلب كالمنتجين والمشتريين ووكلاء الشحن وموردي السلع أو الخدمات إلى هذا القطاع، والمحللين والمستشارين. و بالتعاون مع شركاء فنيين، أعدت الأمانة ثلاثة تقارير في عام ٢٠١٠ عن:

(أ) سوق ركاز الحديد؛ (ب) الإحصائيات المتعلقة بركاز الحديد؛ (ج) تحديث الإحصاءات في شكل إلكتروني. وتغطي مساهمات الحكومات ومبيعات المنشورات تكلفة إعداد هذه التقارير.

٢٥- وكان المنشور الذي يحمل عنوان "سوق ركاز الحديد ٢٠٠٩-٢٠١١" واحداً من أحد عشر منشوراً للأونكتاد تم اختيارها لاستطلاع آراء قراء منشورات الأونكتاد في عام ٢٠١٠ (TD/B/WP(58)/CRP.1). وتشير نتائج ذلك الاستطلاع إلى أن المنشور الذي يحمل عنوان "سوق ركاز الحديد ٢٠٠٩-٢٠١١" حصل على تقييم عام بلغ ٤ من ٥ علامات، وهو التقييم الأكثر شيوعاً بالنسبة لجميع المنشورات البالغ عددها أحد عشر منشوراً.

جيم - مؤتمر التجارة والتمويل في مجالات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا

٢٦- وفقاً للفقرة ٩٨ من اتفاق أكرا، يواصل الأونكتاد تقديم خدمات المشورة وأنشطة بناء القدرات المتصلة بالتجارة للبلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية. وفي عام ٢٠١٠، نظمت الأمانة بالتعاون مع شركاء آخرين، مؤتمر الأونكتاد الرابع عشر ومعرضه المعني بالتجارة والتمويل في مجالات النفط والغاز والمعادن في أفريقيا في سان تومي وبرينسيبي، من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٢٧- وتمثلت أهداف هذا المؤتمر في: (أ) توفير محفل حوار سياسي رفيع المستوى بين المنتجين والمستهلكين والمستثمرين والبلدان المضيفة وأصحاب المصلحة الآخرين؛ (ب) المساعدة في إيجاد سبل جني قيمة أكبر من استغلال الموارد الطبيعية والاحتفاظ بها في القارة الأفريقية؛ (ج) تحديد استراتيجيات لزيادة التنوع والانتقال من الصناعة الاستخراجية إلى أنشطة اقتصادية أخرى؛ (د) تحديد السياسات والأطر القانونية المناسبة لتعزيز استمرار تطوير قطاعي الطاقة والتعدين في القارة وتعزيز إسهامهما في تنمية أفريقيا.

٢٨- وجمع المؤتمر ٣٠٠ مشارك من حكومات، ووكالات دولية وإقليمية، ودوائر أكاديمية، وشركات متعددة الجنسيات، ومنظمات من المجتمع المدني. ولاحظ المشاركون بقلق ضالة الصناعات التي نشأت نتيجة للصناعات الاستخراجية رغم أن القارة الأفريقية غنية بالموارد المعدنية، الأمر الذي يعكس ضعف الروابط الأمامية والخلفية بين الصناعات الاستخراجية وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني. وكانت النتيجة الأساسية التي خرج بها المؤتمر صدور قرار يوصي الأونكتاد بتيسير قيام الحكومات الأفريقية بإنشاء فرقة عمل تحدد الأساليب والمعايير لتقييم المحتوى المحلي في الصناعات الاستخراجية. وسيستخدم صناع السياسات المعايير المحددة بوصفها مقاييس مرجعية لاستغلال مواردها الطبيعية، بما يتفق والرؤية الأفريقية في مجال التعدين.

٢٩- ودعماً لعمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية، شدّد باتريس تروفوآدا، رئيس وزراء سان تومي وبرينسيبي، على أهمية انتهاج سياسات شاملة في إدارة الموارد الطبيعية تدعم المحتوى المحلي وتخلق ثروات في البلدان المضيفة لفائدة أغلبية سكانها. وفي هذا الصدد، أكد رئيس الوزراء على ضرورة تنسيق السياسات العامة المتبعة في استغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا من أجل تحسين مساهمة الصناعات الاستخراجية في تنمية القارة.

٣٠- وقبل انعقاد المؤتمر، عُقد في جنيف اجتماع رفيع المستوى تناول تنفيذ نظام تبادل المعلومات بشأن الموارد الطبيعية في أفريقيا، تنفيذاً لإحدى توصيات المؤتمر السابق الذي عُقد العام الماضي في باماكو، مالي. وفي هذا الاجتماع، تم التوقيع على اتفاقات تعاون بين الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وثمانية بلدان أفريقية ستتولى تنفيذ نظام تبادل المعلومات المذكور في المرحلة التجريبية. وكان مؤتمر ساو تومي فرصة لاستعراض التقدم الذي أحرز حتى ذلك التاريخ.

خامساً - السلع الأساسية الزراعية

ألف - بوابات المعلومات

٣١- عملاً بالفقرة ٩٣ من اتفاق أكرا، ساعد الأونكتاد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في جهودها للحصول على المعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية ولإنشاء نُظم تسويق أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، استمرت الأمانة في تطبيق أداتين من أدوات المعلومات هما "النظام الإلكتروني للمعلومات التجارية عن السلع الأساسية" (INFOCOMM) و"نظام تبادل قواعد البيانات" (INFOSHARE). أما النظام الإلكتروني للمعلومات التجارية عن السلع الأساسية فهو عبارة عن بوابة إلكترونية للمعلومات بثلاث لغات يحتضنها الموقع الإلكتروني للأونكتاد ويقدم بُدأً موجزة عن سلع أساسية مختارة وروابط بمصادر معلومات خارجية. أمّا نظام تبادل قواعد البيانات فهو نظام قاعدة بيانات لجمع وتشاطر معلومات نوعية وكمية بشأن مختلف السلع الأساسية الزراعية، بما في ذلك الأسعار (الأسعار التي تدفع للمزارعين وأسعار الاستيراد والتصدير) فضلاً عن تكاليف النقل والتخزين.

٣٢- وخلال عام ٢٠١٠، واصلت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية نقل المعلومات الواردة في بوابة النظام الإلكتروني للمعلومات التجارية عن السلع الأساسية (INFOCOMM) إلى وصلة بينية جديدة أحدثت وأسهل استعمالاً. وتحدد مبدئياً موعد تدشين موقع النظام الإلكتروني INFOCOMM الجديد رسمياً في حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣٣- وبالاستناد إلى الخبرة المكتسبة من تجهيز نظام تبادل قواعد البيانات (INFOSHARE) في أربع مقاطعات في الكاميرون العام الماضي، وفي سياق تنفيذ برنامج السلع الأساسية

الزراعية الذي يموله الاتحاد الأوروبي لفائدة مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، أعدت الأمانة تنفيذ أنظمة مشابهة لتوفير المعلومات عن السوق في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي في عام ٢٠١٠. وتم تقديم النموذج الخاص بمنطقة البحر الكاريبي خلال حلقة عمل مشترك في تنظيمها الأونكتاد وأمانة الجماعة الكاريبية؛ بينما أصبح نموذج آخر، يستخدم الهواتف النقالة، جاهزاً للتنفيذ في منطقة المحيط الهادئ. وواصل الأونكتاد دعم تجهيز نظام تبادل قواعد البيانات (INFOSHARE) في الكاميرون ونظم حلقة عمل تدريبية في جنيف لفائدة مديري قواعد البيانات.

باء - معايير سلامة الأغذية الزراعية وجودتها

٣٤- إن كثرة التدابير غير التعريفية المعقدة والتقييدية التي تطبق "عند الحدود وبعدها" في أسواق التصدير أمرٌ مثير للقلق بالنسبة لغالبية البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وخاصة منها أقل البلدان نمواً. وعملاً باتفاق أكرا، يواصل الأونكتاد تعزيز عمله المتصل بالمشاكل التي تواجهها البلدان النامية بشأن النفاذ إلى الأسواق، مع التركيز على تدابير المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية وعلى الامتثال لمعايير سلامة الأغذية ومتطلبات الجودة، بما في ذلك تباين القوانين واللوائح المتعلقة بالأغذية.

٣٥- وواصلت الأمانة تطوير بوابة مطالبات الاستدامة على شبكة الإنترنت الذي بدأ في عام ٢٠٠٨ (www.unctad.org/SCP). والغاية من هذه الأداة إعلام وتنقيف المنتجين والمزارعين والمصدرين وصانعي السياسات في مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بشأن تصميم وتطوير وجود معايير سلامة الأغذية الزراعية ونظم وضع العلامات وإصدار الشهادات التي تدمج في عملياتها الدعائم الثلاث للاستدامة - أي الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - بما في ذلك الإنتاج والمعالجة والتسويق. وتوفر بوابة مطالبات الاستدامة على شبكة الإنترنت معلومات بشأن مطالبات الاستدامة (كإشارة التجارة العادلة والمنتجات العضوية والإشارات البيئية والجغرافية)، وخطط إصدار الشهادات وشروطه، والعلامات وقوانين وضع العلامات، كما توفر معلومات عامة بشأن مسائل الاستدامة والوثائق ذات الصلة لأصحاب المصلحة الأساسيين في مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٣٦- وتم في عام ٢٠١٠ تدعيم بوابة مطالبات الاستدامة على شبكة الإنترنت من خلال التوسيع والتطوير المتواصلين لقاعدة بيانات الجهة التي تتولى إصدار الشهادات (توجد على البوابة حالياً معلومات بشأن أكثر من ١٥٠ علامة إصدار شهادات ومبادرة استدامة) وإدخال تحسينات على وظيفة "البحث" وغير ذلك، وهي تتيح الآن نقطة مركزية للوصول إلى الأنظمة القائمة المتعلقة بتحقيق التجارة العادلة والمساءلة البيئية والاجتماعية.

٣٧- وبدأ العمل ببوابة مطالبات الاستدامة على شبكة الإنترنت في منطقة المحيط الهادئ عن طريق "حلقة العمل دون الإقليمية لبناء القدرات: تطوير معايير الأغذية الزراعية ونظامي إصدار الشهادات Pacific Organic Standard و VanuGAP (مواصفات المواد الزراعية العضوية في المحيط الهادئ) وتدشين بوابة مطالبات الاستدامة" في بورت فيلا، فانواتو، يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. وقد حظيت حلقة العمل هذه بالقبول وحضرها ٤٠ مشاركاً من القطاعين العام والخاص ومن وكالات إقليمية ومؤسسات أبحاث ودوائر أكاديمية ومنظمات غير ربحية، وممثلون عن حكومات بلدان مختارة من جزر المحيط الهادئ - بابوا غينيا الجديدة، وساموا، وفانواتو. ومن المقرر تنظيم حلقات عمل إضافية خاصة بالتنفيذ في عام ٢٠١١ لفائدة بلدان البحر الكاريبي (شباط/فبراير)، وغرب أفريقيا (أيار/مايو)، وجنوب وشرق أفريقيا (آب/أغسطس).

جيم - بورصات السلع الأساسية وتمويل السلع الأساسية

٣٨- برعاية برنامج السلع الأساسية الزراعية الذي يموله الاتحاد الأوروبي لفائدة مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، يتعاون الأونكتاد مع أصحاب مصلحة في البلدان المعنية ومع شركاء دوليين من أجل تحسين تمويل السلع الأساسية الزراعية وبورصاتها على الصعيدين الوطني والإقليمي داخل مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وفي عام ٢٠١٠، نفذت الأمانة الأنشطة التالية:

(أ) حلقة عمل بشأن تمويل قطاع الصمغ العربي في مالي: نظام إيصالات المستودعات/ائتمانات المخزونات. وعُقدت حلقة العمل من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠ في باماكو، بالتعاون مع مركز التجارة الدولي والإطار المتكامل لحكومة مالي. واستقطبت نحو ٨٠ مشاركاً يمثلون حكومة مالي ومؤسسات مالية محلية ومنتجين ومصدرين للصمغ العربي من جميع أنحاء البلد، وخبراء في نظام إيصالات المستودعات والشركات الدولية العاملة في قطاع استغلال الصمغ العربي في مالي. وتمثلت النتيجة الرئيسية التي خرجت بها حلقة العمل في إدماج آلية التمويل القائمة على نظام إيصالات المستودعات وائتمانات المخزونات في استراتيجية قطاع الصمغ العربي في مالي. ودربت حلقة العمل كذلك المشاركين فيها على نظام إيصالات المستودعات/ائتمانات المخزونات.

(ب) حلقة عمل لتقييم دراسة الجدوى المتعلقة بإنشاء صندوق ضمان لفائدة قطاع القطن في كوت ديفوار. نُظمت حلقة العمل برعاية وزارة الزراعة وبالتعاون مع هيئة تنظيم قطاعي القطن وجوز الكاجو. وعُقدت في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ في أبيدجان وحضرها نحو ٧٥ مشاركاً. وتمحضت حلقة العمل بالأساس عن خطة عمل. وحددت ثلاث خطوات لإنشاء صندوق ضمان لفائدة قطاع القطن في كوت ديفوار: (أ) تحديد طرائق عمل صندوق الضمان؛ (ب) وضع خطة أعمال خاصة بالصندوق؛

(ج) إنشاء أفرقة عاملة تُعنى بتشغيل الصندوق. واتفق المشاركون فضلاً عن ذلك على إنشاء لجنة توجيهية وطنية لأغراض تنفيذ مشروع صندوق الضمان الخاص بقطاع القطن؛

(ج) حلقة عمل بشأن تمويل تسويق البن/الكافو في الكاميرون: دور نظام إيصالات المستودعات/اتتمانات المخزونات. وقد عُقدت حلقة العمل هذه في كيري، بالكاميرون، يومي ٥ و٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ برعاية وزارة التجارة وبالتعاون مع المجلس الوطني للكافو والبن. وشارك فيها نحو ٦٠ مشاركاً يمثلون حكومة الكاميرون وأصحاب المصلحة في قطاعي الكافو والبن ومؤسسات مالية وشركاء إنمائيين. ونظر الاجتماع في استنتاجات وتوصيات الدراسة التي تناولت تمويل سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في مجال إنتاج البن والكافو في الكاميرون وصدّق عليها، ومن تلك الأنشطة (أ) استحداث نموذج تمويل تجاري أساسي خاص بقطاع الكافو عن طريق تنظيم رابطات للمنتجين عالية الأداء، وربط عملياتها بشكل وثيق بمؤسسات ومصارف القروض الصغرى، وتدعيم إعادة تمويل مؤسسات القروض الصغرى؛ (ب) إنشاء مراكز/شركات خدمات في غرب وفي شمال غرب المناطق المنتجة للبن، الأمر الذي سيوفر خدمة موحدة للتعاونيات وللجمهور بشكل عام تضم المعالجة والتصنيف وإدارة الضمانات الإضافية؛ (ج) إنشاء وظيفة تنظيمية صارمة تُعنى بالتخزين التجاري وخدمات إدارة الضمانات الإضافية. ومن أنشطة المتابعة الهامة التي أقرتها حلقة العمل إنجاز دراسة جدوى بغرض إنشاء مراكز/شركات خدمات في المناطق المنتجة للبن في الكاميرون. وعلاوةً على ذلك، عززت حلقة العمل أوجه التآزر مع مبادرات أخرى يجري تنفيذها في قطاعي البن والكافو، كما عززت معارف وكفاءة المشاركين في مجال نظام إيصالات المستودعات/اتتمانات المخزونات.

(د) حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات لتحسين طريقة عمل أسواق الحبوب في غرب أفريقيا. نُظمت حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في أكرا، غانا، في إطار شراكة مع شبكة منظمات المزارعين والمنتجين في غرب أفريقيا (ROPPA) ومع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. واستقطبت حلقة العمل نحو ١٠٠ مشاركاً من سلاسل توريد الحبوب، بما فيها المصارف التجارية ومؤسسات القروض الصغرى والحكومات والمنظمات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين. وسلطت حلقة العمل الضوء على أهمية قيمة نظام إيصالات المستودعات/الضمانات وبورصات السلع الأساسية في التنمية الزراعية وتشجيع التجارة داخل المنطقة. واتفق المشاركون على الإجراءات التالية ذات الأولوية بالنسبة لتطوير هذه الوسائل المرتكزة على السوق في غرب أفريقيا: (أ) تعزيز وتبادل الخبرات في مجالات نظام إيصالات المستودعات/الضمانات وبورصات السلع الأساسية داخل المنطقة؛ (ب) تشجيع الضمانات عن طريق تقوية دور مؤسسات القروض الصغرى ورابطات المنتجين وعن طريق تحسين عمليات ما بعد الحصاد وإدارة المخازن؛ (ج) تطوير نظام إيصالات المستودعات عن طريق تحسين إطار العمل القانوني والتنظيمي، وتنسيق معايير

النوعية وبناء القدرات لدى مختلف أصحاب المصلحة؛ (د) تقوية قدرة بورصات السلع الأساسية الموجودة في المنطقة. وحدد الاجتماع كذلك أدوار مختلف الفئات من الجهات الفاعلة في تطوير نظام إيصال المستودعات/الضمانات وبورصات السلع الأساسية.

(هـ) حلقة عمل لتمهيد الطريق لإنشاء بورصة للسلع الأساسية و نظام إيصال المستودعات في أكرا، غانا، يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. تمت خلال حلقة العمل توعية صانعي سياسات رئيسيين بالحاجة إلى إنشاء بورصة للسلع الأساسية ونظام إيصال المستودعات في غانا من أجل تشجيع النمو الاقتصادي وتمكين المزارعين مالياً. وكانت حلقة العمل فرصة لتبادل المعارف مع خبراء أتوا من بلدان أفريقية أخرى وساعدت في تحديد وجهة السياسة العامة فيما يتعلق بإنشاء بورصة للسلع الأساسية ونظام إيصال المستودعات في غانا. ووُضعت خارطة طريق لتنفيذ المشروع على وجه السرعة.

(و) تحسين تمويل سلسلة الأنشطة المضيفة لقيمة جوز الطيب في مشروع غرينادا. تم تحديد تحسين توفير التمويل لجميع أصحاب المصلحة من أجل تيسير عمليات القطاع وإدارة المخاطر المرتبطة به كأحد الأهداف ذات الأولوية في خطة تنفيذ استراتيجية إنتاج جوز الطيب في غرينادا. وفي عام ٢٠١٠، أجرى الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة ومع اللجنة الوطنية للتنسيق، دراسة بشأن تحسين تمويل سلسلة الأنشطة المضيفة لقيمة جوز الطيب. واستعرضت الدراسة سلسلة الأنشطة المضيفة لقيمة جوز الطيب وتضمنت تحليلاً معمقاً للعرض والطلب فيما يخص التمويل، وحددت الثغرات والمآزق ذات الصلة بالتمويل وقدمت توصيات بشأن تحسين تمويل سلسلة الأنشطة المضيفة لقيمة جوز الطيب في غرينادا.

٣٩- وشارك الأونكتاد في اجتماع الرابطة السويسرية للعقود الآجلة وعقود الخيار في بورغنستوك في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الذي عُقد في إنترلاكن في سويسرا. وعرض الأونكتاد بإيجاز التطورات التي حصلت في مجال بورصات السلع الأساسية والتحسينات الممكنة في أفريقيا. وتم تقديم المساعدة التقنية والمشورة خلال مختلف الاجتماعات والبعثات وتبادل المعلومات مع نيبال ومنغوليا وباكستان وتايلند.

سادساً - التعاون التقني

٤٠- تنفيذاً لاتفاق أكرا، يساعد الأونكتاد الدول المعتمدة على السلع الأساسية في القيام بما يلي:

- (أ) وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك إدراج سياسات السلع الأساسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛
- (ب) بناء القدرات التوريدية وتحقيق القدرة التنافسية؛

- (ج) تعزيز سلاسل القيمة وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛
- (د) الامتثال لمعايير التجارة الدولية العامة والخاصة (تلبية المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية ومعايير وسلامة الأغذية الزراعية وشروط جودتها)؛
- (هـ) الحصول على المعلومات وقواعد المعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية والاستفادة من فرص تصدير السلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛
- (و) تعزيز وتحسين الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص وفي قطاع الشركات لتمكين البلدان المعنية من تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد المتأتية من الصناعات الاستخراجية، على أن يؤخذ في الاعتبار، حيثما كان ذلك مناسباً، تنفيذ المبادرات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية؛
- (ز) إنشاء نُظم تسويق وأطر دعم فعالة لفائدة صغار منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك برامج شبكات الأمان القادرة على النجاح اقتصادياً؛
- (ح) وضع مخططات لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر في هذا المجال (بما في ذلك بورصات السلع الأساسية).
- ٤١ - وتم تنفيذ أنشطة كجزء من مشاريع التعاون التقني التالية، التي بدأت العمل في عام ٢٠١٠:
- (أ) برنامج السلع الأساسية الزراعية لمجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (الجهة المانحة - المفوضية الأوروبية؛ قيمة المشروع الإجمالية ٣ ٣٨٠ ٠٠٠ يورو)؛
- (ب) المنتدى العالمي للسلع الأساسية (جهات مانحة متعددة)؛
- (ج) جمع ونشر الإحصاءات عن ركاز الحديد (صندوق استئماني متعدد المانحين)؛
- (د) تحسين تجارة وتمويل قطاع النفط والغاز في أفريقيا؛
- (هـ) تسخير المعلومات الاقتصادية لخدمة أفقر البلدان (جهات مانحة متعددة، على مدى عدة سنوات).

سابعاً - التدريب والتعاون مع المعهد الافتراضي للأونكتاد

- ٤٢ - في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، شاركت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية في تنظيم الدورة التدريبية الثالثة في مجال اقتصاديات السلع الأساسية لفائدة طلبة الماجستير المهنية في التجارة الدولية بجامعة دار السلام. وكانت هذه الجولة الدراسية

الثانية التي تنظم في مقر الأونكتاد بجنيف. وتناولت مجالات جديدة منها قضايا التجارة والتنمية في قطاعات الطاقة والنفط والغاز، والتمويل وإدارة المخاطر، والتعريف بأسواق السلع الأساسية المنظمة مثل بورصات السلع الأساسية. وكانت هذه الدورة مجالاً للتعاون الناجح بين الأقسام وللتآزر بين الأنشطة البحثية والتحليلية من جهة، والمساعدة التقنية من جهة أخرى، مع ما لذلك من أثر مستدام على القدرات المؤسسية في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وخلال السنوات الأربع الماضية، حضر ما يربو على ٨٠ طالباً من طلاب الدراسات العليا في جمهورية تنزانيا المتحدة حلقة الأونكتاد الدراسية حول اقتصاديات السلع الأساسية، التي اعتُبرت صيغتها العملية التي تدرّس في الجامعة لأسبوع واحد أفضل الندوات الخارجية المدرّسة على الإطلاق والتي أدارها زوار من خارج البرنامج.

٤٣ - وقُدّم التدريب المتعلق بأهمية الصناعات الاستخراجية بالنسبة للتنمية بواسطة المعهد الافتراضي للأونكتاد. وشمل التدريب كلاً من الموارد من الفلزات والمعادن، مع التركيز على النفط والغاز. وشارك في هذا التدريب خريجون وطلاب دراسات عليا في ثلاث جامعات من الاتحاد الروسي أعضاء في المعهد الافتراضي. وتلا التدريب تنظيم جلسة أسئلة وأجوبة تفاعلية شاركت فيها المجموعة بكاملها. وتم إعطاء الطلاب واجبات دراسية جماعية لتقييم المعارف التي اكتسبوها بشأن الصناعات الاستخراجية والتنمية.

٤٤ - وتم تقديم البيانات والمعلومات بخصوص الجهات التي يمكن أن تقوم بمهمة الإرشاد للإشراف على ثلاثة مشاريع بحوث تتعلق بالتعدين في مالي (الذهب)، وتوغو (الفوسفات)، وغينيا (مجموعة متنوعة من المعادن).